



أثارت روسيا، بشكل مفاجئ، فتح ملف عودة اللاجئين السوريين، بإعلان وزارة الدفاع الروسية يوم 18 الشهر الماضي (يوليو/ تموز) عن خطة لإعادة 1.7 مليون لاجئ: 890 ألفاً من لبنان، 300 ألف من تركيا، 200 ألف من أوروبا، 150 ألفاً من الأردن 100 ألف من العراق، و100 ألف من مصر. وقولها "إنه يمكن استقبال حوالي 336 ألف لاجئ في مراكز لجوء داخل سوريا، 134.500 منهم في حلب و73.600 في ريف دمشق، و64 ألفاً في حمص، و45 ألفاً في دير الزور. وتقدمت موسكو بطلبات إلى 45 دولة، للحصول على بيانات وأرقام دقيقة عن اللاجئين السوريين المقيمين فيها، وأرسلت وفداً كبيراً رفيع المستوى، من 13 مسؤولاً، شمل نائب وزير الخارجية، سيرغي فيرشينين، ومسؤولين في وزارة الدفاع والأجهزة الأمنية برئاسة مبعوث الرئيس الروسي إلى سوريا، ألكسندر لافرينتيف، إلى الأردن ولبنان، لتسويق الخطة، وأخذ موافقة البلدين عليها، والإعلان عن افتتاح مراكز لتسجيل أسماء اللاجئين الراغبين بالعودة، وتحديد معابر رسمية لعودتهم. كل هذا بالتنسيق مع وزارة الخارجية، حيث زار وزير الخارجية، سيرغي لافروف، يرافقه رئيس هيئة الأركان العامة، فاليري غيراسيموف، ألمانيا وفرنسا لمناقشة الخطة. وكان لافتاً فرض الملف الإنساني بيند رئيس، عودة اللاجئين، على جدول أعمال اجتماع أستانة 10 الذي عقد يومي 30 و31 يوليо/ تموز في مدينة سوتشي الروسية، فقد صرخ نائب مدير قسم الإعلام والصحافة في الخارجية الروسية، أرتيم كوجين، "إن اجتماع سوتشي سيولي اهتماماً خاصاً للأوضاع الإنسانية في سوريا وعودة اللاجئين السوريين". وقد أثار (التوجه) استغراب مراقبين ومحالين سياسيين، في ضوء تصدر ملف الإصلاح الدستوري جدول أولويات روسيا، طوال الأشهر الأخيرة، وتحركها المحموم لتشكيل اللجنة الدستورية، على طريق إحلالها بدلاً عن مسار التسوية السياسية .

عكس تصريحات المسؤولين الروس، وقراءات المحللين والمعلقين، الغاية من المناورة الروسية الجديدة، بإعطائها أولوية

قصوى لإعادة اللاجئين التي تمثلت في هدف مزدوج: تعويم النظام السوري إقليمياً ودولياً. ويرز ذلك في ربط المبعوث الرئاسي الروسي بين مسار عودة اللاجئين ومسارات عدة سياسية وأمنية وعسكرية، ما يعني ضرورة تطبيع العلاقات مع النظام السوري، لضمان تنفيذ كامل وسريع لخطة إعادة اللاجئين. وهذا ما حققه المبعوث الرئاسي في محادثاته في الأردن ولبنان، وفق قراءة مراقبين روس، وما منعه من زيارة أنقرة، حيث أكّر عدد من اللاجئين (3.5 مليون)، أن تركيا غير مستعدة بعد للتطبيع مع النظام. واستدرج دول إلى رفع العقوبات الدولية المفروضة على النظام، والمساهمة في عملية إعادة الإعمار، عبر ربطها بعودة اللاجئين إلى مواطنهم الأصلي، وتوفير شروط حياة مستقرة لهم. وهذا دفعها إلى الضغط على النظام، لإعلان موقف إيجابي من عودة اللاجئين، تجلّى بدعوة رئيسه إلى عودة اللاجئين، وترحيبه بالخطة الروسية، دعوة تتناقض مع حديثه السابق عن المجتمع المتاجس الذي نشأ في سوريا، بعد هجرة 5.6 مليون من أبنائها، لتسهيل المناورة الروسية، وإنجاح عملية تعويم النظام، ورفع العقوبات الدولية، والمساهمة في إعادة الإعمار.

جاءت النقلة الروسية في سياق إدراك موسكو أن طريق التسوية الروسية للصراع في سوريا وعليها غير سالكة، لاعتبارات ثلاثة، أولها عدم ثبات الموقف الأميركي وترددّه في تنفيذ تفاهمات قمة هلسنكي، خصوصاً بعد العاصفة التي أثارها الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، إن في الداخل الأميركي أو في الدول الأوروبية الحليفة، بتصرّياته في المؤتمر الصحافي المشترك مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، يوم 16/7/2018، عن تقويم المخابرات الأميركي للتدخل الروسي في الانتخابات الأميركيّة، ما دفعه إلى تغيير هذه التصرّيات، وتأجّيل القمة الأميركيّة الروسية إلى العام المقبل، خوفاً من انعكاسات أدائه فيها على فرص نجاح المرشحين الجمهوريين في انتخابات الكونغرس النصفية في نوفمبر/ تشرين الثاني، وخسارتهم الأغلبية في مجلس النواب والشيوخ، وإلى التشدّد في الملف السوري، حيث رفض المشاركة في اجتماع أستانة 10، وأعلن تمسّكه بمسار جنيف، باعتبار المسارات الأخرى ليست أكثر من "عامل صرف أنظار عن تنفيذ القرار الدولي 2254"، وفق تصريح ناطق باسم الخارجية الأميركيّة، نقلته وكالة تاس الروسية، جدد التأكيد على تمسّك واشنطن بمسار جنيف الذي ترعاه الأمم المتحدة طرِقاً للوصول إلى حل سياسي، وردها المتحفظ على الدعوات الروسية بخصوص عودة اللاجئين "نحن ندعم عودة اللاجئين السوريين إلى ديارهم، على أن تكون آمنةً وطوعيةً وكريمة (...)" لا أعتقد أن الوضع يسمح بذلك حالياً، وفقاً لما تقوله المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين"، وفق تصريح المتحدثة الرسمية باسم الخارجية الأميركيّة، هيذر نويرت.

ثاني تلك الاعتبارات تمسّك دول الاتحاد الأوروبي بموقفها الذي يربط بين المساهمة في إعادة الإعمار وتحقيق انتقال سياسي حقيقي وحل سياسي يرضي جميع الأطراف في سوريا، وقد تبنّت الموقف نفسه مجموعة الدول السبع الصناعية الكبرى (الولايات المتحدة وكندا واليابان وبريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيطاليا) في قمتها في مقاطعة كيبيك جنوب كندا يوم 8 يونيو/حزيران الماضي، فمساهمة الاتحاد الأوروبي، والدول الغنية الأخرى، مثل كندا واليابان ودول الخليج، ضرورية وحيوية في ضوء تكلفة عملية إعادة الإعمار الكبيرة (قدر ما بين 200 و 400 مليار دولار من عشر سنوات إلى 15)، تاهيك عن الاحتياجات الفنية والتقنية التي يمكن أن توفرها الدول الغربية المتقدمة، وعجز روسيا وحلفائها عن توفير المال اللازم للعملية.

ثالث الاعتبارات، الشروط الإسرائيليّة التي لم تكتف بالعرض الروسي بإبعاد القوات الإيرانية وميليشياتها الشيعية مسافة مائة كيلومتر عن حدود الجولان السوري المحتل، بل أصرت على سحب الصواريخ طولية المدى، والدفّاعات الجوية المرافق، وتفكيك مصانع الصواريخ الدقيقة في سوريا ولبنان، وإغلاق المعابر على الحدود السورية العراقية والسويسرية اللبنانيّة في وجه حركة الإيرانيّين، لمنع نقل الأسلحة إلى حزب الله، ومنع إقامة جبهة مستقلة ضد إسرائيل مع الميليشيات الموالية لها، ومع حزب الله في الأراضي السوريّة، باعتبارها خطواتٍ على طريق إخراج القوات الإيرانية من سوريا بالكامل، وهذا ما لا

تريد روسيا الانخراط فيه، الآن على الأقل، نظراً إلى حاجتها للدور الإيراني في بسط سيطرة النظام على الأراضي، واستخدام الورقة الإيرانية في المقابلة مع الولايات المتحدة بشأن القضايا العالقة بينهما.

رابعها، التعارض العميق في المصالح بينها وبين تركيا، وحاجتها، في الوقت نفسه، للبقاء على العلاقة المستجدة معها، لضبط تحركاتها في سوريا، حيث في وسعها إجهاض العملية السياسية التي تقودها، عبر تسلیح فصائل المعارضة في الشمال، واستدراجها إلى التخلّي عن تبني مشروع المعارضة ضد النظام، ما يضطرّها هي للإقرار بمصالحها في سوريا، وغضّ النظر عن خططها ضدّ كرد سوريا، وتوظيف تحركها ضدّهم ودفعهم إلى التفاهم مع النظام، ولدقّ إسفين بينها وبين حلف شمال الأطلسي (الناتو).

بقي أن تمهّد عقبات واقعية، يمكن أن تعيق المسعي الروسي إلى إعادة اللاجئين، واستثمار عودتهم سياسياً، أولها غياب مصداقية روسيا، في ضوء الضمانات التي قدمتها لمناطق خفض التصعيد، وعمليات المصالحة مع الفصائل المسلحة التي لم تأخذ طريقها إلى التنفيذ؛ بل بالعكس اخترقت وتلاشت بمشاركة روسية فاعلة. وثانيها عدم توفر المعايير الدولية لعودة اللاجئين، من العودة الطوعية من دون إكراه، إلى توفير الحد الأدنى من معايير الحياة الكريمة في مجالات الصحة والتعليم والسكن اللائق، مروراً بشروط تتعلق بتأمين الاحتياجات الأمنية والمعيشية للسكان العائدين، كانت المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد صاغتها في عشرين شرطاً، لا بد من تحقّقها قبل أن توافق على التعاون مع الدول المعنية بتنظيم عودة اللاجئين. ثالثها وأهمها موقف اللاجئين أنفسهم من العودة إلى سوريا تحت حكم النظام، من دون ضمانات حقيقة تقييم بطشه وتحميهم من مخاطر التصفية والملاحقة على أيدي مليشياته.

المصادر:

العربي الجديد